



رغم التراجع.. مبادلة الأسهم تفتز بالسيولة إلى 43 مليون دينار

البورصة تواصل النزيف.. ونصف مليار دينار خسائر جلسة واحدة

أكدوا أن الأحداث الأخيرة أدت لانخفاض ثقة المستثمرين

اقتصاديون لـ «الانباء»: خسائر الأسهم طبيعية.. لكنها لن تستمر طويلاً



صالح السلمي



مهند الصانع



علي الموسى

■ **السلمي: الأسعار حالياً بالبورصة مغرية للشراء.. وفرصة للمستثمرين لاقتناصها**

■ **الصانع: الحذر ومتابعة الأوضاع بكل دقة قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية**

■ **الموسى: لا يمكن التنبؤ بكيفية تعويض هذه الخسائر خلال الفترة المقبلة**

طارق عرابي - مصطفى صالح

ويتحدث عن العوامل السلبية التي أدت إلى تراجع أسواق الأسهم بالمنطقة، قائلا: «خلال الفترة الماضية ظهرت العديد من المؤشرات السلبية على الأسواق العالمية وأسواق المنطقة، فهناك الحديث عن أزمة مالية قادمة، وهو امر استبعده شخصياً، وهناك الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية، فجميع هذه العوامل والمؤشرات السلبية أدت إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بأسواق الأسهم، وهو ما أدى إلى تراجع أسواق الأسهم بالمنطقة بهذا الشكل الكبير خلال الجلسات الماضية». وينصص الصانع المستثمرين بضرورة التريث والحذر ومتابعة الأوضاع والأحداث بالمنطقة بكل دقة، وعدم الاستعجال في اتخاذ قرارات استثمارية متسرعاً، قد يكون لها أثر سلبي على استثماراتهم بالمستقبل.

هبوط غير مبرر

وفي المقابل، يرى الرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» صالح السلمي ان هبوط السوق الكويتي لا يرتبط بالأحداث الجيوسياسية الأخيرة، مشيراً إلى ان سوق الأسهم السعودي، البلد الذي تعرض للهجمات، عاد أمس إلى الارتفاع وعض بعضاً من خسائره في الجلسات السابقة. وأشار السلمي إلى ان الأسعار حالياً في بورصة الكويت مغرية للشراء، وفرصة للمستثمرين لاقتناص هذا التراجع، حيث من المتوقع ان تعود هذه الأسهم إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة المقبلة، مع هدوء الأحداث الإقليمية.

حالياً نحو 5,7 ملايين برميل نفط من انتاجها النفطي اليومي، وأنه لا يمكن لأحد التنبؤ بالخطوة التالية والمتعلقة بكيفية تعويض هذه الخسائر خلال الفترة القليلة المقبلة، مما جعل أسواق الأسهم بالمنطقة تتفاعل مع هذه الأحداث كلاً من جانب.

تراجع الثقة

من جانبه، قال رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية مهند الصانع إن الأحداث الأخيرة في المنطقة وآخرها الهجمات على مواقع نفطية تابعة لشركة أرامكو السعودية، من الطبيعي أن يكون لها تأثيرات سلبية على نفسية المستثمرين في أسواق الأسهم بالكويت والخليج، وأن هذه التأثيرات السلبية كانت السبب الرئيسي وراء تراجعات البورصات الخليجية لجلستين متتاليتين. ويضيف الصانع أنه خلال الأشهر القليلة الماضية كانت جميع المؤشرات جيدة لبورصة الكويت بشكل خاص، حيث شهدت بورصة الكويت الترقية مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة، بالإضافة إلى وجود تدفقات أجنبية كبيرة دخلت إلى السوق الكويتي، ولكن الأوضاع الجيوسياسية والهجمات الإرهابية على المواقع النفطية في السعودية، أدت إلى إضعاف ثقة المستثمرين بأسواق الأسهم والوقت بظلالها على الوضع الاستثماري العام.

أرجع عدد من الاقتصاديين لـ «الانباء» تراجع أسواق الأسهم بالمنطقة خلال الجلستين الماضيتين إلى الهجمات الأخيرة على منشآت نفطية تابعة لشركة أرامكو السعودية، حيث أدت الهجمات إلى توقف إنتاج نحو 5,7 ملايين برميل نفط من الإنتاج السعودي اليومي، مشيرين إلى ان تأثير أسواق الأسهم بالمنطقة بشكل مباشر يعود إلى اعتماد دول الخليج على النفط كمصدر أساسي لإيراداتهم. ويؤكد الخبراء أن الأحداث السلبية التي أثرت على ثقة المستثمرين بأسواق الأسهم كثيرة، متمثلة في الصراعات والنزاعات الجيوسياسية، بالإضافة إلى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وأيضاً توقعات حدوث ركود عالمي وأزمة مالية جديدة، وهي جميعها عوامل أدت إلى تراجع ثقة المستثمرين بأسواق الأسهم، ولجوتهم إلى الملاذات الآمنة الأخرى حفاظاً على استثماراتهم. ويتوقع الاقتصاديون أن تعود الأسواق إلى سابق عهدها خلال الفترة القصيرة المقبلة، مؤكداً أن أسعار الأسهم الحالية فرصة جيدة لمن يريد اقتناصها، قبل أن تعود الأسعار للارتفاع من جديد.. وفيما يلي التفاصيل:

في البداية، أكد وزير التخطيط الأسبق علي الموسى ان الأحداث السياسية الأخيرة بالمنطقة التي تعرضت لها السعودية، كان لها تأثير مباشر على السوق الكويتي خاصة أن الأمر يتعلق بالنفط، الذي يعد مصدر الدخل الأساسي للكويت ودول الخليج بشكل عام، مبيناً ان أسعار النفط أصبحت مهددة بسبب تلك الأحداث. وأضاف الموسى ان السعودية فقدت



البورصة تواصل النزيف والخسائر تتخطى نصف مليار دينار (متين غوزال)

من 3,2 مليارات ريال. وبلغ عدد الأسهم المتداولة أكثر من 100 مليون سهم تقاسمتها أكثر من 120 ألف صفقة سجلت فيها أسهم 67 شركة ارتفاعاً في قيمتها، فيما أغلقت أسهم 109 شركات على تراجع. وكانت أسهم شركات الأهلية، والسعودي الفرنسي، والأهلي، وسامبا، والتعاونية الأكثر ارتفاعاً، أما أسهم شركات سابكتو، والكيميائية، وأميانتيت، والمقدمة، ومجموعة السريع، فكانت الأكثر انخفاضاً في التعاملات، حيث تراوحت نسب الارتفاع والانخفاض ما بين 5,75٪ و5,64٪. فيما كانت أسهم شركات الإنماء، والراجحي، ودار الأركان، وكيان السعودية، والأهلية هي الأكثر نشاطاً بالكمية، كما كانت أسهم الراجحي، وسابك، والإنماء، والاتصالات، والأهلي هي الأكثر نشاطاً في القيمة.

دينام من الإجمالي الذي لاسم 43 مليون دينار في جلسة تعاملات أمس بارتفاع بلغت نسبته 29٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس. وكانت أسهم «الوطني» و«الجيلتي» و«زين» من أكثر الأسهم استحواذاً على السيولة بعد «بيتك»، و«أهلي متحد» و«أهلي متحد»، وذلك عقب اعتماد نتائج الدراسات من قبل مجالس الإدارات. كما وصل الأسهمان خلال تداولات أمس تصد السوق من حيث كميات التداول، حيث بلغت أحجام تداول السهمين معا 55,3 مليون سهم تعادل نحو 34٪ من إجمالي كميات السوق البالغة نحو 160 مليون سهم، وذلك بواقع 39 مليون سهم لـ «أهلي متحد» و16,3 مليون سهم لـ «بيتك». ونتج عن هذه الكميات الكبيرة في التداول استحواذ السهمين لليوم الثاني على التوالي على 50٪ من إجمالي السيولة بواقع 21,6 مليون

في خريص وبيقق. وعلى الرغم من انخفاض مؤشرات البورصة، ففرت سيولة السوق لليوم الثاني على التوالي، وذلك على وقع عمليات تبادل أسهم «بيتك» والأهلي المتحد «البحرين»، على أساس 2,325 مليون سهم «أهلي متحد» مقابل كل سهم «بيتك»، وذلك عقب اعتماد نتائج الدراسات من قبل مجالس الإدارات. كما وصل الأسهمان خلال تداولات أمس تصد السوق من حيث كميات التداول، حيث بلغت أحجام تداول السهمين معا 55,3 مليون سهم تعادل نحو 34٪ من إجمالي كميات السوق البالغة نحو 160 مليون سهم، وذلك بواقع 39 مليون سهم لـ «أهلي متحد» و16,3 مليون سهم لـ «بيتك». ونتج عن هذه الكميات الكبيرة في التداول استحواذ السهمين لليوم الثاني على التوالي على 50٪ من إجمالي السيولة بواقع 21,6 مليون

شريف حمدي
واصلت بورصة الكويت تراجع أداء مؤشراتها بشكل حاد جراء عمليات بيع تشمل كافة الأسهم، خاصة القيادية المدرجة بالسوق الأول الذي يواصل نزيف المكاسب المحققة منذ بداية العام بخسارته أمس 134 نقطة بنسبة 2,1٪، وذلك على وقع عمليات بيع كبيرة تشمل أسهم بنكية وخدمية وصناعية وعقارية، وخسرت البورصة الكويتية في تعاملاتها نحو 533 مليون دينار تشكل 1,6٪ من إجمالي القيمة السوقية، التي تراجعت إلى 32,604 مليار دينار بنهاية تعاملات أمس. وتأتي هذه التراجعات في ظل موجة تصحيح مستمرة منذ أغسطس الماضي جراء الحرب التجارية، وتعززها حالياً تداعيات تفجيرات استهدفت منشآت نفطية تابعة لشركة أرامكو السعودية

3,4 مليارات دولار تحويلاتهم من الخليج في 7 أشهر

17٪ ارتفاع تحويلات فلبيني الكويت



ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية في الكويت بنسبة 17,1٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من 2019 على أساس سنوي، وفق بيانات البنك المركزي الفلبيني الصادرة أمس.

وحسب بيانات المركزي الفلبيني، تراجعت قيمة تحويلات العمالة الفلبينية بدول الخليج إلى الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بنسبة 8,36٪ على أساس سنوي، حيث تستحوذ على 96,6٪ من تحويلات تلك العمالة من قارة آسيا. وتراجعت تحويلات العمالة الفلبينية في الكويت بنسبة 27,65٪ في 4 دول على رأسها قطر بنسبة 27,65٪ رغم حاجتها إلى المزيد من العمالة لتنفيذ مشروعات استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وتبعته الإمارات بنحو 15,5٪، ثم سلطنة عمان والسعودية بنسبة 11,1٪ و6,6٪ على التوالي. وفي المقابل، ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية في كل من البحرين والكويت بنسبة 69,68٪ و17,19٪ على التوالي. وجاءت أكبر تحويلات من السعودية

بقيمة 1,2 مليار دولار، فيما جاءت أقل التحويلات من سلطنة عمان بواقع 121,58 مليون دولار. ومثلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي 20,03٪ من إجمالي تحويلات تلك العمالة من مختلف بلاد العالم والبالغ 17,22 مليار دولار. وطبقاً للبيانات، سجلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج خلال الأشهر السبعة الأولى من 2019 نحو 3,4 مليارات دولار، مقابل 3,7 مليارات دولار في الفترة المماثلة من 2018.

هكذا يبقى الدولار قويا.. رغم انكماش الاقتصاد الأميركي



محمود عيسى

باخري، فإنه يمكن والحالة هذه مدى تضرر اقتصادات الدول التي ترتبط علاقاتها بالدولار والتي لديها علاقات تجارية. وأضاف ان اهتمام دول العالم بإصدار سنداتهما وديونها بالدولار الأميركي يعزز قوة الدولار باعتباره ملاذاً آمناً مقارنة مع العملات الأخرى، وذلك من أجل ان تتجنب هذه الدول نتائج اي هزات قد تتعرض لها هذه العملات، ناهيك عن سندات الخزائنة الأميركية الهائلة التي تستثمر فيها معظم دول العالم وبمليارات الدولارات. ولا يغيب عن البال ان تطبيقات العولمة التي اكتسحت دول العالم وأثبتت ان العالم عبارة قرية صغيرة لم تكن لتتحقق لولا الدور المهم الذي لعبه الدولار التجاري والاقتصادي بين الدول، ناهيك عن كونه عملة احتياط وادخار للكثير من دول العالم.

أحد الأسباب التي يريد من أجلها الرئيس دونالد ترامب ان يكون سعر صرف الدولار متدنياً ليتمكن من تعديل الميزان التجاري الذي يميل بشدة لصالح شركاء الولايات المتحدة التجاريين، لاسيما

الدولار سيضعف، او انه سيستبدل بعملة أخرى من العملات الرئيسية الأخرى، ولكنه يخرج منها أكثر قوة. ومن المعلوم ان الدولار القوي يضر بقطاع الصادرات الأميركية والسياحة، وهذا

قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية ان الناس ظلوا لسنوات طويلة يتوقعون زوال الدولار الأميركي كعملة احتياطية عالمية. ولكن على الرغم من انكماش الاقتصاد الأميركي من حيث حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلا أن الدولار يستمر في النمو أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك نلاحظ على الدوام الإشارة إلى قوته بشكل متزايد باعتباره أحد العوامل التي تقف وراء المشكلات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم لهذا الأسبوع. وقد تناولت الوكالة ما صرح به الخبير الاقتصادي ديفيد بيكورت والباحث في مركز ميركاتوس من أن قوة الدولار المستمرة والمتنامية تأتي في الغالب خلافاً لتوقعات المراقبين والمحليلين، وكما حدثت أزمة مالية في العالم تسود التوقعات بأن